المحاضرتين الأولى والثانية: الفكر الاقتصادي عند الكلاسيك

تمهيد:

عرف الاقتصاد عهدا جديدا منذ النصف الثاني من القرن 18،وظهر عددمن المفكرين الاقتصاديين أمثال:أدم سميث،ريكاردو،ستيوارت ميل ومالتس.الذين أعطوا النظرية الاقتصادية اتجاها وحيوية جديدين،وقد ساعد على ذلك المركز الخاص الذي كانت تحتله انجلترا في ذلك الوقت،فكما كانت انجلترا على رأس الدول الصناعية فقد وضحت فيها أكثر من معالم النظام الرأسمالي.

أولا-التحليل الاقتصادي عند الكلاسيك"

1-نظرية الانتاج:

يتمثل الإنتاج عند الكلاسيك في"خلق منافع أوزيادتها"وتتمثل عناصر الانتاج حسبهم في الطبيعة،العمل ورأس المال،إلاأن العمل عندهم هو أهم تلك العناصر وكان تناول الكلاسيك(أدم سميث خصوصا)لنظرية الانتاج من خلال الاهتمام بناحيتين من النواحي الفنية للانتاج هما:ظاهرة تقسيم العمل وقانون الغلة المتناقصة

أ-ظاهرة تقسيم العمل:

بين أدم سميث أهمية تقسيم العمل في تكوين ثروة الأمم،إذا أن مصدر كل الثروات لا يوجد إلاحيث يوجد العمل،وأن زيندة الثروة تتوقف على زيادة انتاجية العمل،وأن هذه الزيادة في انتاجية العمل تتوقف بدورها على تقسيم العما والتخصص في عمليات الانتاج وأضاف قائلا بأن الباعث على تقسيم العمل هو قوة التبادل(حجم السوق).

فتقسيم العمل يؤدي إلى زيادة انتاجية العمل،والسبب في ذلك أن تقسيم العمل ينتج عنه:

- زيادة مهارة العامل وإتقانه لعمله
- توفير الوقت والجهد
- إمكانية إدخال التحسينات الفنية

ويقصد بتقسيم العمل عند آدم سميث " تقسيم عملية الإنتاج إلى عمليات جزئية يتخصص كل فرد في مجموعة العمل في أداء عملية واحدة من هذه العمليات الجزئية".

ب- قانون الغلة المتناقصة:

ومضمونه أنه عند زيادة أحد عناصر الإنتاج المستخدم في عملية إنتاجية ما، مع بقاء العناصر الأخرى ثابتة، فإن مقدار الزيادة في الناتج الكلي يتزايد في البداية ثم يأخذ في التناقص بعد حد معين، ونؤكد على أن التناقص يكون في مقدار الزيادة في الناتج الكلي، وليس مقدار الناتج الكلي الذي يتزايد باضطراد، أي أن الناتج الكلي بعد ذلك الحد سيستمر في الزيادة لكن بنسبة أقل.

2- نظرية القيمة:

فرق الكلاسيك بين القيمة الإستعمالية وقيمة المبادلة

- ***قيمة الإستعمال:*** تعني قيمة المنفعة التي تعود على الفرد عند استعماله لسلعة أو خدمة ما.

- ***قيمة المبادلة:*** هي النسبة التي تحدث وفقا لها مبادلة سلعة أو خدمة ما بسلعة أو خدمة أخرى، وتتحدد قيمة المبادلة لأي سلعة بكمية العمل الذي تحتويه كل سلعة أو خدمة، أي على أساس عدد ساعات العمل لاتي تطلبها إنتاج تلك السلعة أو الخدمة، ولا يعني العمل هنا العمل المباشر فقط، بل يشمل كذلك رأس المال والمواد الأولية.

3- نظرية السكان:

أخذ الكلاسيك بنظرية مالتس في السكان، والتي تقضي بأن حجم السكان محكوم بذلك القدر المتوافر من المواد الغذائية، غير أن معدل تزايد عدد السكان أكبر من معدل تزايد كمية المواد الغذائية التي تنتجها وتوفرها الأرض، وهذا ما ينتج عنه- عبر الزمن- إختلال واضح بين تزايد عدد السكان وتزايد كمية المواد الغذائية، وبالتالي فلن يكفِ المتاح من المواد الغذائية لإطعام السكان جميعهم، والسبيل لمعاجة ذلك الاختلال هو النقص في عدد السكان.

وستوجد الطبيعة موانع تحقق ذلك، حيث عندما يزيد عدد السكان ولا تكفِهم المواد الغذائية نحدث المجاعات وتنتشر الأوبئة نتيجة لضعف المستوى الصحي، وتحدث الحروب... وبالتالي ينقص عدد السكان، وتسمى هذه الموانع بـ "الموانع الإيجابية"، إضافة إلى موانع أخرى سلبية يمكن أن يطبقها الإنسان بإرادته، كتأخير الزواج والإمتناع عنه والتقليل من الإنجاب.

4- نظرية التوزيع:

إهتم الكلاسيك بالبحث عن القوانين التي تحكم توزيع الناتج الكلي بين مختلف عناصر الإنتاج إلى درجة أن ريكاردو اعتبر أن البحث في موضوع توزيع هذا الناتج هو المشكلة الأساسية التي تشكل موضوع علم الإقتصاد،

وهذا في ظل اعتقاد الكلاسيك أن مستوى التشغيل هو دائما مستوى التشغيل (التوظف) الكامل لجميع موارد المجتمع، وبالتبعية سيظل حجم الناتج (الدخل) الكلي ثابتا على الأقل في المدى القصير، ولذلك فستبقى المشكلة الرئيسية في مجال دراسة علم الإقتصاد هي البحث في القوانين التي تحكم توزيع هذا الناتج، ولم يهتم الكلاسيك بالتوزيع الشخصي (أي بين الأفراد) بل اهتموا بالتوزيع الوظيفي (أي التوزيع بين أصحاب عناصر الإنتاج).

أ/ الأجور:

يرى الكلاسيك بأن العمل هو سلعة كبقية السلع، وأن سعره (الأجر) يتحدد على أساس عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاجه كسلعة (وهذا طبقا لمعتقداتهم في تحديد القيمة كما أسلفنا)، وعليه فإن عدد ساعات العمل اللازمة لإنتاج سلعة "العمل" هي عدد الساعات اللازمة لإنتاج المواد الغذائية اللازمة لبقاء العامل على قيد الحياة والاستمرار في العمل، ولا يمكن للأجر السوقي (الذي يتحدد من خلال قوى العرض والطلب في سوق العمل) أن يرتفع أو ينخفض عن ذلك المستوى اللازم لحفظ حياة العامل (الأجر الطبيعي، أو حد الكفاف كما أسموه) ولفترة طويلة، وذلك بفعل القانون الحديدي للأجور، حيث أن ارتفاع الأجر السوقي ينتج عنه تحسن في مستوى معيشة الأفراد وزيادة إقبالهم على الزواج والإنجاب ومن ثم زيادة عرض العمل وبالتالي يؤدي ذلك إلى انخفاض مستوى الأجور إلى ذلك الحد الذي يؤمن فقط حيان العامل ويوفر له نفقة المعيشة الضرورية فحسب، والعكس صحيح في حالة انخفاض الأجر السوقي عن حد الكفاف.

ب/ الفائدة والربح:

كان الكلاسيك الأوائل -على غرار ريكاردو- لا يميزون بين المنظم (صاحب الربح) وبين الرأسمالي (صاحب الفائدة) حتى جاء الفرنسي" جان بابتست ساي" وميز بينهما، وتتحدد الفائدة نتيجة تقاطع عرض المدخرات والطلب عليها، فالفائدة هي ثمن الادخار. كما يرى الكلاسيك أن التطور الرأسمالي يتجه نحو "تناقص معدل الربح"، ذلك أن هذا التطور ينطوي على زيادة مستمرة في التكوين الرأسمالي، وعندما تحدث هذه الزيادة في أحد أدوات الإنتاج (رأس المال العيني) فإن معدل الربح يتناقص تبعا لذلك وهذا بسبب قانون تناقص الغلة الذي بيناه سابقا، وهذا ما سيؤدي – حسبهم- بالاقتصاد إلى حالة ركود.

ج/ الريع:

إن سبب نشأة الريع هو محدودية الأرض في مساحتها وكون ملكيتها ملكية خاصة، فالإنسان يبدأ بزراعة الأراضي الخصبة، (ولو فرضنا أن الأرض في البداية ستكون متوفرة بشكل زائد عن حاجات الإنسان)وهنا سوف لن يكون ثمة ريع للأرض، لكن ومع تزايد عدد السكان فسيضطر الأفراد إلى زراعة أراضي أخرى أقل خصوبة

من الأرض الأولى، وعليه سيتحدد ثمن المنتجات الزراعية على أساس أعلى تكلفة إنتاج، أي على أساس تكلفة الإنتاج في الأرض الأقل خصوبة، ومن هنا سيستفيد أصحاب (ملاك) الأراضي الخصبة من مثل هذا الوضع، حيث سيكون ثمن الناتج أعلى من تكلفته في هذه الأراضي الخصبة، والفرق بين الثمن والتكلفة هو الريع (وهذا توضيح لكيفية نشوء الريع).

5- نظرية التوظف (التشغيل):

كان التشغيل يعني عند الكلاسيك: تشغيل قوة العمل في عمليات الإنتاج، ولم يكن التشغيل -كظاهرة اقتصادية- ينثل مشكلة، كون الاقتصاد يجب أن يستوعب كل الأفراد القادرين والراغبين في العمل، وأن مستوى التشغيل دائما هو مستوى التشغيل الكامل لقوة العمل، وأي بطالة قد تحدث فهي بطالة مؤقتة ستزول.

وحجة الكلاسيك في ذلك هي أنه إذا حدثت بطالة بين العمل، فإن ذلك مرده زيادة عرض العمل عن الطلب عليه عند المستوى السائد للأجور في سوق العمل، وهنا سيتنافس العمال فيما بينهم على فرص العمل المتاحة، فينخفض الأجر، هذا ما يشجع أرباب العمل على توظيف عمال جدد ويستمر هذا الانخفاض في الأجور وهذه الزيادة في التوظيف إلى أن يتوظف جميع العمال (التشغيل الكامل).

وانطلاقا من نظرية الكلاسيك في التشغيل فقد اعتبروا أن الناتج الكلي في المجتمع سيظل ثابتا، وأن زيادة هذا الناتج أمر مستحيل في نثل هذا الوضع، لكن قد يتغير – حسبهم- هذا الناتج على المدى الطويل نتيجة تأثير بعض القوى (العوامل) الفاعلة في تغيير الطاقة الإنتاجية في المجتمع، كتغير عدد السكان، تغير الفن الإنتاجي أو مقدار رأس المال العيني.

6- نظرية النقود:

قصر الكلاسيك دور النقود في النظام الاقتصادي على أداء وظيفتين فقط هما: أنها مقياس للقيمة وأنها وسيط للتبادل، وأغفلوا الوظيفتين الأخريتين وهما: أنها مستودع للقيمة وأنها أداة للمدفوعات الآجلة.

وتأسيسا على هذه النظرة الضيقة لوظائف النقود في فكر الكلاسيك، فقد تصوروا أن النقود لا يمكن أن تُحدث أية آثار ضارة على الاقتصاد، بل بالعكس فإن النقود –حسبهم- هي التي تسهل سير الاقتصاد.

أما التقلبات في المستوى العام للأسعار –والتي تعكس التغيرات في قيمة النقود- فقد فسرها الكلاسيك بـ " النظرية الكمية للنقود" والتي مفادها " أن التغيرات في كمية النقد هي التي تؤدي وحدها إلى التقلبات في المستوى العام للأسعار في المدى القصير".

ومما تجدر الإشارة إليه أن هذه الصياغة الاولية " لنظرية كمية النقود" تختلف في جةهرها عن الصياغة الحديثة لهذه النظرية في الدراسات الاقتصادية المعاصرة، وذلك لكون الكلاسيك قد صاغوا نظريتهم هذه من اعتقادهم بأن النقود هي أداة (وسيط) للتبادل، وأن حجم المعاملات (Y) ثابت كون الناتج الكلي ثابت هو الآخر في المدى القصير، وبالتالي فإن سرعة تداول النقود (V) ثابتة أيضا، وبالتالي فإن العامل الوحيد المؤثر في المستوى العام للأسعار (P) هو كمية النقود (M)، وهذا يختلف عن الفكر الحديث الذي يشيرلا إلى أن هناك ثلاثة عوامل تحكم المستوى العام للأسعار وهي: حجم المعاملات (Y)، سرعة تداول النقود (V) وكمية النقود (M)، والتي بينها فيشر في معادلته للتبادل.

7- نظرية التجارة الدولية:

بخلاف التجاريين الذين نادوا بالسياسية الحمائية بهدف الحصول على الثروة المعدنية من خلال تحقيق الفائض في الميزان التجاري، فإن الكلاسيك من بعدهم هاجموا وبعنف تلك السياسة الحمائية، ودافعوا (نادوا) بالسياسة الاقتصادية الحرة في مجال التجارة الخارجية.

وكانت حجة الكلاسيك في ذلك أن اتباع السياسة الاقتصادية الحرة من شأنه أن يؤدي بكل دولة إلى التخصص في إنتاج السلعة التي تتمتع في إنتاجها بأكبر ميزة نسبية مقارنة بدول العالم الأخرى (أي التخصص الدولي أو التقسيم الدولي للعمل)، وهذا ينتج عنه حصول كل دولة على كمية من المنتجات أكبر من تلك الكمية التي كانت يمكن أن تحصل عليها لو لم يكن مثل هذا التخصص، وحاولت الدولة إنتاج كل السلع التي تحتاج إليها، ومن هعنا فإن مثل هذا التخصص الدولي سوف لن يعود –حسب الكلاسيك- بالفائدة على كل دولة فحسب بل على العالم بأسره، مادام الإنتناج على أساس المزايا النسبية لدول العالم جميعا مدعاة إلى زيادة الإنتاج العالمي وتزايد حجم التجارة العالمية، وبالتالي زيادة الرفاهية الاقتصادية لجميع الشعوب.